

محضر الجلسة رقم 645

التاريخ: الجمعة 14 ربيع الآخر 1430 (10 أبريل 2009).

الرئاسة: المستشار السيد المعطي بنقدور، رئيس المجلس.

التوقيت: ستة وعشرون دقيقة، ابتداء من الساعة الرابعة والدقيقة العاشرة بعد الزوال.

جدول الأعمال: الجلسة الافتتاحية للدورة التشريعية الربيعية (أبريل 2009).

السيد المعطي بنقدور، رئيس المجلس:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة على أشرف المرسلين.

السيد الوزير الأول المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

طبقا لمقتضيات الدستور، يعقد مجلس المستشارين جلسته هاته لافتتاح أعمال الدورة التشريعية الثانية، وهي مناسبة سانحة نقدم خلالها عرضا موجزا عن أهم ما ميز الفترة الفاصلة بين الدورتين وما نتطلع إلى تحقيقه بعون الله وتنسيق منه في الأيام والأسابيع المقبلة.

ويسعدني في البداية أن أعبّر لكم عن عظيم انتباهي وامتثاني بالاستقبال المولوي السامي الذي تفضل مولانا المنصور بالله فخص به خديم الأعتاب الشريفة رئيس المجلس، والذي كان مناسبة غالية عزيزة تشرفت من خلالها بتجديد تقديم آيات الولاء والإخلاص للسدة العالية بالله مشفوعة بالدعاء الصادق لجلالته بدوام العز والنصر المكين.

وقد كان هذا الاستقبال فرصة رفعت خلالها إلى جلالته الشريفة مشروع عمل المجلس في أبعاده التشريعية والرقابية والدبلوماسية والإدارية، وقد لقي هذا البرنامج ومجموع الاقتراحات المتضمنة فيه عطفًا ورضا ساميا وتشجيعا خاصا، عباً إرادتنا وحشد عزائنا على المضي قدما في العمل من أجل النهوض بمؤسستنا وإيلائها المكانة الجديرة بها ضمن باقي المؤسسات الوطنية وصولا إلى قمة الصرح الديمقراطي كما يتطلع إلى ذلك جلالته حفظه الله.

وإنه لمن حسن الطالع، وأنا أففتح هذه الدورة التشريعية المباركة، أن أرف لكم جميعا ولعموم المواطنين نبأ الموافقة الملكية السامية الغالية على الالتئاس الذي تشرفت باسم المجلس برفعه إلى الجنب الشريف والممثل في عقد جلسة خاصة لمجلس المستشارين يكون موضوعها الاحتفال بالذكرى العاشرة لتربع جلالة الملك محمد السادس نصره الله على عرش أسلافه الميامين.

وستشكل هذه الفرصة الثمينة مناسبة غالية على كافة مكونات المجلس، كما هي لعموم الشعب المغربي، لاستحضار مسيرة عشر سنوات حافلة بالعطاءات والإنجازات الكبرى في المجالات الحقوقية والتنمية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية. ويحق لنا أن نتباهى بهذا التشريف المولوي السامي بعقد هذه الجلسة التي ستظل حدثا ذو رمزية خاصة بالنسبة لمؤسستنا كأحد أعظم وأجل إنجازاتها الكبرى.

ويتصل بهذا الحدث ما ستعرفه هذه المناسبة السعيدة من حضور العديد من رؤساء المجالس في الدول الشقيقة والصديقة الذين سيشركون المغرب فرحته الكبرى وحدثه المميز، تعبيرا صادقا عن مكانة ملك المغرب وشعب المغرب في قلوب الأشقاء والأصدقاء.

ويسعدني حضرات السيدات والسادة أن أستعرض معكم خلاصة الأعمال التي بذلناها جميعا خلال هذه الفترة التي ميزها تضافر وتلاحم جهود الجميع، مكتبا وفرقا ولجانا وكافة مكونات المجلس السياسية والإدارية، من أجل إقرار المشاريع التي من شأنها أن تغير الصورة النمطية للمجلس وتكسبه صورة جديدة كمؤسسة مساهمة في التنمية، وفق معايير الإدارة الرشيدة والحكمة الجيدة.

وضمن ما يتصل بهذه الجهود، اسمحوا لي أن أقدم لكم أهم الملامح الكبرى للإصلاح الذي وعدنا به في أول جلسة بعد انتخاب الرئيس:

1- إصلاح وتنقيح النظام الداخلي لمجلس المستشارين:

وهو مطلب ملح ومستعجل بأشرنا في الأسبوع الأول عقب عملية الانتخاب، والكل يدرك ويعلم التوجيهات الملكية السامية في هذا الباب، التي أعلن عنها المنصور بالله في العديد من خطبه السامية أمام البرلمان، والهادفة إلى عقلنة العمل البرلماني ورفع مستوى النقاش وتدبير الزمن المخصص له وتنقيح النظامين الداخليين لمجلسي البرلمان وملامتهما. وقد باشرت لجنة خاصة برئاسة السيد علي سالم شكاف وعضوية السادة المستشارين:

عبد الرحمن لبدك والحسن العواني وعمر أذخيل ومحمد الأنصاري وأحمد القادري ومحمد العلمي وعبد الحميد المهاشي وعبد اللطيف أوعمو ومبارك السباعي وعبد الحميد فاتيحي.

باشرت مهمة هذا الإصلاح الذي هم الجوانب المتعلقة بالتنقيح والملائمة والتعديل بهدف دعم قدرات المؤسسة وتوسيع نطاق عملها، وقد أنهت هذه اللجنة عملها مشكورة على ما قدمته. فباسمكم جميعا نتوجه إلى رئيس هذه اللجنة وأعضائها بمشاعر التقدير والعرفان منوهين بروح التوافق الإيجابي والوطني الذي تلاحقت في أجوائه اجتماعاتها.

وسيعرض هذا العمل الهام على أنظار اللجنة المعنية والمجلس بعد ذلك بعد استكمال الجوانب القانونية المتعلقة به.

إلى التفاؤل بإمكانية عرضها على المجلس خلال شهر أبريل الجاري إن شاء الله.

وبموازاة مع النشاط التشريعي، شهدت اللجن كذلك مناقشات موضوعاتية هامة حول أوضاع الصناعة التقليدية والإستراتيجية الطاقية ووضعية قطاع النسيج والحالية المغربية المقيمة بالخارج ووضعية الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

ويطيب لي بالمناسبة أن أنوه بحسن التعاون والتجاوب الذي طبع تعامل الحكومة مع اللجن الدائمة، تعاون نأمل أن يشهد وتيرة أوسع وأشمل بغية وصول المجلس إلى تقييم حقيقي لإسهام مشروعات القوانين المقدمة في تحقيق أهداف الإدارة الرشيدة والتنمية.

وباتصال مع ذلك، نأمل دعم الحكومة في تمكين المجلس من الأولويات التشريعية التي تحددها والتي تلي المتطلبات التي تفرضها ظروف البلاد والتزاماته الوطنية والدولية، خاصة بعد حصول المغرب على الوضع المتقدم مع الاتحاد الأوروبي، والذي جاء ليؤكد نجاعة اختيارات المغرب وجدية نهجه وسلامة أسلوبه الاقتصادي والسياسي والاجتماعي.

إن من شأن ذلك، حضرات السيدات والسادة، أن يؤسس لعمل استراتيجي للمؤسسة ولرؤية تشريعية واضحة، قائمة على المشاريع والبرامج والأهداف عوض التدبير لإكراهات ظرفية آنية أو مستعجلة.

ويتصل بهذا الموضوع ما تحتله مقترحات القوانين من أهمية خاصة، فهي في غالب الأحيان جهد فردي للمستشار أو لمجموعة من المستشارين، غالبا ما تصطدم، على الرغم من أهمية مجموعة منها، بعدم وجود رؤية تشريعية متكاملة أو بصياغة قانونية غير ملائمة أو محدودية الرؤية المعنية بالتشريع أو تزامنها مع صياغة مشاريع حكومية في نفس الموضوع.

وسنعمل خلال هذه الدورة على عقد ندوة برلمانية بمشاركة الحكومة وفرادى المجلس ومكوناته السياسية بهدف إقرار خطة عمل يتعزز من خلاله الأثر البرلماني على التشريع الوطني، وكذا دوره في مراقبة آليات تنفيذه وأثره على المواطنين.

وبالنسبة للعمل الرقابي، فقد ركزنا اهتمامنا خلال هذه الفترة بتشاور مع مكونات المجلس، على أهمية بل ضرورة تغيير نمط وأسلوب وطريقة جلسات الأسئلة الشفهية، وقد خلصنا إلى النتائج التالية:

- 1- التركيز على موضوع المحاور الكبرى وإعداد دراسات قبلية تشكل مادة معرفية إضافية تساعد على الرفع من مستوى النقاش وتوسيع آفاقه؛
- 2- العمل بتنسيق مع الحكومة والفرق على اختيار محاور الدورة ومواضيعها؛
- 3- عقلنة الأسئلة الآنية والتقييد بمواصفاتها القانونية؛
- 4- إعداد قاعدة للمعطيات بإدارة المجلس تتضمن جردا منتظما لتعهدات الحكومة والتزاماتها أمام المجلس، وستوضع هذه القاعدة رهن إشارة السادة المستشارين من أجل مواكبة التنفيذ ومدى دقة الالتزام؛

2- جلسات خاصة وأحداث استثنائية وافتتاح مجلس المستشارين على محيطه الخارجي:

وضمن ما يتصل بنشاط الفترة الفاصلة بين الدورتين، تجدر الإشارة إلى أربعة أحداث بالغة الأهمية:

الحدث الأول: يتعلق بالانتماء المجلس في جلسة خاصة تحت الرعاية الملكية السامية لتكريم صديقة المغرب الكبيرة السيدة Paulette Briseperre، الرئيسة الشرفية لمجموعة الصداقة الفرنسية المغربية؛

والحدث الثاني: يتمثل في إطلاق اسم المرحوم مصطفى عكاشه على قاعة بالمجلس، تخليدا لاسمه رحمة الله عليه، وتكريما لجليل فضله واعترافا من المؤسسة التي ظل يرأسها لمدة تزيد عن ثمان سنوات؛

والحدث الثالث: عقد جلسة خاصة حول موضوع: "النساء المقاولات والمؤسسة التشريعية"، تناول مختلف أوجه التعاون الممكنة بين جمعية النساء رئيسات المقاولات ومجلس المستشارين، وهو تعاون ستؤطره اتفاقية سيتم التوقيع عليها في الأيام القليلة القادمة؛

أما الحدث الرابع: فيتعلق بالجلسة الخاصة التي نظمها المجلس تحت عنوان "اليوم المتوسطي"، الذي جاء تلبية لدعوة الجمعية البرلمانية المتوسطية وتماشيا مع قناعتنا بأهمية هذا الفضاء ودور المغرب في حظيرته والرهانات الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية والثقافية التي يتعين على الدول المطلة عليه رفعها والإسهام في إيجاد الحلول لها.

وكان هذا اللقاء مناسبة أكدنا خلالها على ثوابت المغرب الترابية والمذهبية والحضارية، كما أكد جميع المتدخلين على أهمية السلام في الشرق الأوسط وخاصة القضية الفلسطينية وبناء الدولة الفلسطينية عاصمتها القدس الشريف، كأحد أهم أركان البناء المتوسطي المنشود.

3- حصيلة عمل المجلس التشريعية: دعم قدراته التشريعية والرقابية:

سجلت حصيلة عمل اللجن الدائمة خلال الفترة المنصرمة نشاطا ملحوظا وهاما شمل تقريبا مجموع مشاريع القوانين المعروضة عليه والبالغ عددها تسعة عشر مشروع قانون، تمت المصادقة على ستة مشاريع منها، ستعرض على أنظاركم، فيما ستندك اللجن على استكمال دراسة النصوص الأخرى خلال الأيام المقبلة.

ولا بد من الإشارة إلى الجهد المميز الذي بذلته اللجن الدائمة خلال الفترة الفاصلة بين الدورتين والتي عرفت وتيرة هامة ونشاطا ملحوظا. ويتصدر هذا النشاط مشروع قانون مدونة السير الذي يعرف نقاشا مستفيضا هم مختلف جوانب المدونة وآثار تطبيقها في نطاق من الحوار المسؤول والمصلحة الوطنية العليا، وقد بلغ عدد الاجتماعات بشأنها إحدى عشر اجتماعا امتدت إلى أكثر من 40 ساعة عمل.

كما شهدت لجان الفلاحة والمالية والخارجية نشاطا مكثفا في دراسة معظم المشاريع المعروضة للدرس بلغت مرحلة متقدمة من الدراسة، يدفع

4- بالنسبة للعمل الدبلوماسي:

لا بد من الإشارة في هذا الموضوع إلى ملاحظتين أساسيتين:

الأولى: حضور مجلس المستشارين في العديد من المنتديات والمحافل البرلمانية الدولية وفي علاقاته مع المجالس الشقيقة والصديقة يبعث على الكثير من الارتياح، خاصة إذا علمنا مبادرات الوفود المشاركة باسم المجلس في إعداد التقارير وإيداع التعديلات، وكذا مواقع المسؤولية التي أسندت للعديد منهم تقديرا لكفاءاتهم وجديتهم؛

الملاحظة الثانية: وهي لا تتعارض مع الأولى، ضرورة إقرار رؤية دبلوماسية برلمانية خاصة بمجلس المستشارين، وهو الأمر الذي يستدعي وقفة تأمل بهدف نسج أسلوب خاص لمؤسستنا وإعداد برنامج تكاملي يضع في أولوياته القضايا الرئيسية والمصرية لبلادنا، ثم القضايا المرتبطة بالتعاون المحلي والاجتماعي والاقتصادي. وسيكون هذا المشروع موضوع ندوة برلمانية خلال الأسابيع المقبلة.

وفي نطاق العمل الدبلوماسي للمجلس واتصالاته الخارجية:

استقبلت رئاسة المجلس العديد من الوفود الشقيقة والصديقة، كما قام المجلس بمشاركة في العديد من المنتديات البرلمانية في كل من سلطنة عمان والأردن وأديس أبابا وتركيا وبروكسيل وروما.

كما استقبلنا في شهر مارس الماضي، المبعوث الشخصي الجديد للأمم العام للأمم المتحدة للصحراء المغربية السيد كريستوفر روس، الذي أتاح له اللقاءات المتعددة التي أجراها مع المسؤولين المغاربة حول الصحراء المغربية، فرصة للوقوف والتعرف بدقة على الملف.

5- شؤون السادة المستشارين:

بالنسبة لهذا الموضوع، فإننا نولي أهمية خاصة لنظام المعاشات المطبق على السادة المستشارين، فهذا النظام لا يحقق ما نتوخاه منه فهو يقتصر على المستشارين ولا ينتقل إلى ذوي حقوقهم، ونحن الآن بصدد إعداد مقترح قانون لتعديل القانون الأصلي.

6- بالنسبة للعمل الإداري:

لا بد من الإشادة بروح الجدية التي تطبع عمل الإدارة والتنويه بالكفاءات التي تزخر بها إدارة المجلس، وقد هم الإصلاح الجوانب التالية: أولاً: إعداد هيكلية إدارية وظيفية للمجلس تستجيب لحاجياته، قادرة على تفعيل الإدارة وتقوية دورها؛

ثانياً: دعوة مختلف المكونات الإدارية إلى إعداد برنامج للتكوين لفائدة الموظفين يقوم على تحديد الحاجيات والأشخاص المستفيدين والبرامج والأهداف المتوخاة منها، وقد تم هذا العمل في إطار تشاركي؛

ثالثاً: إعداد اتفاقية مع "اتصالات المغرب" تهدف إلى تقنين استعمال الهاتف وتوسيع الخدمات المقدمة بتكلفة أقل ورؤية ميزانية واضحة سلفاً؛

رابعاً: إعداد اتفاقية مع المكتب الوطني للسكك الحديدية من أجل توسيع

قاعدة الاستفادة من بعض الامتيازات لفائدة موظفي المجلس وعائلاتهم؛

خامساً: تكليف شركة متخصصة للقيام بجرد شامل لممتلكات المجلس ومعداته وفق قاعدة علمية معلوماتية، وستعم نتائج البحث على المجلس في الأسابيع المقبلة؛

سادساً: إعداد مشروع نظام مالي ومحاسباتي للمجلس يتعلق بإقرار المقتضيات المتعلقة بوضع الميزانية وتنفيذها، وتجدر الإشارة أن تقارير حول تنفيذ الميزانية ستوزع على الفرق بشكل دوري وستعم في نظام الكروني داخل المجلس.

ويطيب لي وأنا في معرض حديثي عن الجانب الإداري أن أنوه بالأعمال الإيجابية التي بادرت بها جمعية الأعمال الاجتماعية بتنظيمها لجملة من اللقاءات لفائدة أبناء موظفي المجلس والأيام الطبية الهامة والدورة التي عقدتها باسم المرحوم مصطفى عكاشه، كل ذلك يعزز من ثقنتنا بهذه الجمعية وبقدراتها الاقتراحية، وسنعمل على دعم مجهودها بالوسائل والإمكانات المطلوبة.

السيد الوزير الأول،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون،

عقب الجلسة الثانية المخصصة للتشريع، سنكون على موعد مع ندوة ينظمها مجلس المستشارين حول "القناة البرلمانية"، نأمل حضوركم لأهميته من جهة، ونعقد كبير الأمل في أن تشهد هذه الندوة حواراً مستفيضاً يلم بكل الجوانب القانونية والإجرائية والتنظيمية المرتبطة بهذه القناة.

إن عالم التواصل والإعلام ومتطلباته يحتم علينا تدبيراً على قدر كبير من المهنية لهذا الملف، نعبّر مسبقاً حوله عن تجاوب غير مشروط للحكومة وتعاون موصول لمكونات المجلس وهيئاته.

وفي ختام هذا العرض، أجدد خالص مشاعر الشكر والتقدير للسيد الوزير الأول الأستاذ عباس الفاسي، الذي لقينا فيه حسن التجاوب والتعاون مع كل مقترحاتنا وانتظاراتنا، مجددين لسيادته ومن خلاله إلى كافة أعضاء الحكومة الأجلاء، عزمنا على التعاون بين المؤسسات التنفيذية والتشريعية، تعاون لي اليقين، أننا سنجني منه جميعاً ثمرة تعزيز دور المؤسسات ومكانتها، وستجني منه الديمقراطية التي يعتبر البرلمان أفضل مكان تتفاعل فيه الأفكار وتتلاقح على تعدديتها واختلافها.

والشكر موصول كذلك إلى السادة أعضاء المكتب ورؤساء الفرق ورؤساء اللجن وكافة السيدات والسادة المستشارين وكافة الموظفين والموظفات وإلى وسائل الإعلام المرئية والمكتوبة والمسموعة، آملين من الجميع متابعة موضوعية ونزيهة لأعمالنا، ومعبرين عن ترحيبنا بكل انتقاد بناء وملاحظات كفيلة بإصلاح أحوالنا وأساليب عملنا، وفقنا الله لما فيه الخير.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الوزير الأول،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

مبرمج عندنا جلسة تشريعية لستة مشاريع، لنا الخيار في أن نستشير المجلس في أن ندرسها الآن أو ننقل إلى الندوة التي تنتظرنا على أساس أن ندرس هذه المشاريع يوم الثلاثاء المقبل إن شاء الله بعد الأسئلة.

إذن أشكر الحضور، السيد الوزير الأول والسادة الوزراء، على تشريفهم لنا في هذا الحضور المميز وسننتقل إلى الندوة التي سيكون لها كذلك موضوعا مهما وطالما انتظرنا ندوة من هذا الحجم، وسيكون لنا هناك عند المناقشة والحوار وتبادل الآراء مع ذوي الاختصاص على أساس أن المشاريع التي كانت مبرمجة لأنني تلقيت اقتراحات قبل صعودي إلى المنصة، طلب التعجيل، ولكنني أردت أن أستشير القاعة، فموافقتم سنحاول إن شاء الله، وهي جاهزة، ويمكن إن شاء الله أن نظيف إليها مشاريع أخرى يوم الثلاثاء.

ورفعت الجلسة، وشكرا للجميع.